

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة (٣٤) من الدستور

نصدر اراءتنا باجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق احكام القانون .

٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٥ هجرية

الموافق ٧ تموز سنة ١٩٥٦ ميلادية

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم

وزير الداخلية

عمر معار

اعلن

بتعيين ميماد انتخاب أعضاء مجلس النواب

صادر بمقتضى المادة السادسة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٩) لسنة ١٩٤٧

بناء على الارادة الملكية السامية المؤرخة في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٥ هجرية الموافق ٧ تموز سنة ١٩٥٦ ميلادية والمنظمة اجراء الانتخابات لمجلس النواب وبالاتناد الى المادة السادسة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٩) لسنة ١٩٤٧ ، اعين يوم الاحد الواقع في ٢١ تشرين اول سنة ١٩٥٦ . وعداً لانتخاب أعضاء مجلس النواب وفقاً لقانون الانتخاب والانظمة الصادرة بموجبه :

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم السبت ٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٥ الموافق ١٤ تموز سنة ١٩٥٦ العدد ١٢٨٥

عروميتاز

صحيفة

قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ « قانون مؤقت بفصل الشرطة والدرك عن الجيش العربي الاردني » ١٧٦٣ - ١٧٦٤

هكذا من الله

قانون تنظيم الشرطة

ينقضى الفقرة الأولى للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٢ تصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الاتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقد.

قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦

قانون مؤقت بفصل الشرطة والدرك عن الجيش العربي الاردني

المادة ١ - بطلان على هذا القانون اسم قانون مؤقت بفصل الشرطة والدرك عن الجيش العربي الاردني لسنة ١٩٥٦ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه .
تعني كلمة (افراد) الجنود وضباط الصف والمرشحين وضباط الشرطة والدرك والبادية وجراس السجون وموظفي التحري والجنود الملكيين واي فرد يتقاضى راتبا من مخصصات الامن العام .
تعني عبارة (ضابط صف) اي فرد من افراد الامن يحمل رتبة جندي اول او عريف او نائب او نقيب او وكيل .

تعني عبارة (ضابط) كل فرد يحمل رتبة مرشح فما فوق عين بارادة ملكية سامية .
تعني عبارة (قوة الامن العام) جميع افراد وحدات الشرطة والدرك والبادية والسجون والصحي وجميع موظفي الفروع والدوائر الاخرى التي لها مخصصات داخلية في موازنة الشرطة والدرك .
تعني عبارة (مدير الامن العام) الضابط الذي يعين لقيادة وادارة الامن العام بارادة ملكية سامية .

المادة ٣ - تفصل قوة الامن العام عن الجيش العربي الاردني فصلا تاما ويقوم بقيادتها وادارتها مدير الامن العام .

المادة ٤ - يرتبط مدير الامن العام بوزير الداخلية .

المادة ٥ - تطبق على قوة الامن العام جميع القوانين والانظمة والامور الثابتة واليومية والتعليمات الاخرى التي سبق ان صدرت باسم الجيش العربي الاردني بما في ذلك الشرطة والدرك الى ان توضع قوانين وانظمة واورام خاصة مستقلة لادارة قوة الامن العام حسب مقتضيات المصلحة العامة وطبيعة الواجبات المناطة بقوة الامن العام .

المادة ٦ - يمارس مدير الامن العام فيما يتعلق بقوة الامن العام جميع الصلاحيات التي كان يمارسها رئيس الاركان العامة بمقتضى القوانين والانظمة والامور الثابتة والتعليمات الاخرى المعمول بها عند صدور هذا القانون .

المادة ٧ - مدير الامن العام هو قائد قوة الامن العام والمسؤول عن ادارتها وتمويلها وتنظيمها وتجهيزها ومراقبة امور مالياتها ونقلات افرادها وتشكيل اللجان المختلفة والمجالس العسكرية والنظر في قراراتها وفق الصلاحيات المبطة سابقا لرئيس الاركان العامة .

المادة ٨ - لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع الانظمة الضرورية لتنفيذ اغراض هذا القانون .
المادة ٩ - يلغى كل تشريع اردني او فلسطيني سابق الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .
المادة ١٠ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والدفاع مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

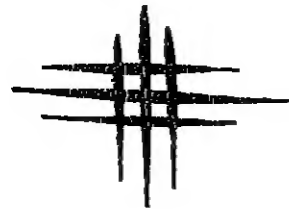
١٩٥٦/٧/١٢

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء
ابراهيم هاشم

وزير الداخلية
عمر مطر

وزير الدفاع
عمر مطر



هكذا من الأشهر